جماعات التطرف الديني: حرب الشبكات

البحرين نموذجاً

سوسن الشاعر وبشير زين العابدين[50]

مقدمة

تعرضت مملكة البحرين عام 2011 لأخطر أزمة مرت عليها في التاريخ المعاصر حين احتلت مجموعة تطلق على نفسها مجموعة 14 فبراير دوار مجلس التعاون ورفعت شعارات ذات طابع إصلاحي في ظاهرها، واستقطبت هذه الشعارات حشوداً سرعان ما انفضت عن هذه المجموعة بعد أن انكشفت لهم أجنداتها غير المعلنة، وذلك حين أعلن قادتها عن قيام: "الجمهورية الإسلامية" من الدوار، وتحدث آخرون من قادة هذه المجموعة عن قيام الدولة "المهداوية" في البحرين.

ونتيجة للأمر الصادر من ولي العهد بسحب الجيش وتقييد عمل رجال الأمن تمهيداً للحوار مع "جمعية الوفاق" التي انضمت لهذه المجموعة، خرجت مجاميع من الدوار وقامت باحتلال مستشفى السلمانية واعتدت على الحرم الجامعي وقطعت الطرق المؤدية للعاصمة واحتلت بعض المؤسسات الحكومية، وخطفت عدداً من رجال الأمن، فاضطر الأهالي إلى تشكيل فرق شعبية لحماية الأحياء السكنية من الاعتداءات، خاصة بعد استهداف العمالة الأجنبية وقتلهم في الشوارع بدم بارد، واقتياد الأسرى إلى الدوار وتعذيب المعارضين لهم في صور انتشرت عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

في 15 مارس 2011؛ صدرت الأوامر بإخلاء الدوار ودخلت قوات درع الجزيرة مملكة البحرين لحماية المنشآت العامة والبنى التحتية، وتولت قوى الأمن مهمة القبض على قيادات هذه المجموعة ومن شاركهم، وسرعان ما دخلت البحرين أتون معركة لم تستعد ولم تتأهل لها وهي معركة "الضغوط الدولية" التي كانت الأشرس والأخطر في تاريخ البحرين؛ خاصة وأنها هددت أمن وسلامة المواطنين البحرينيين.

---

[50] دراسة ألقيت في ندوة التعاون الإماراتي-البحريني في ظل التحديات الراهنة في المنطقة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبوظبي، بتاريخ 5 يناير 2014.

وكانت هذه الحملة بقيادة بعض الجهات الحكومية والمؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الاتحاد الأوروبي، تدعمها منظمات دولية ووسائل إعلام أجنبية، وتتعاون معها شبكات محكمة من المؤسسات والأفراد والجمعيات التي تخضع في قرارها لقيادات دينية غير بحرينية.

ولعبت هذه الأطراف أدواراً مختلفة تهدف في مجملها إلى فرض نفوذ جماعة تتبع قيادتها الدينية والسياسية للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية التي على الإرادة الشعبية البحرينية، وأصرت الولايات المتحدة الأمريكية على منح هذه المجموعة صلاحية تمثيل الشعب البحريني والجلوس مع النظام البحريني لتغيير الدستور دون اعتبار لأي أطراف أخرى أو للإرادة الشعبية.

وعلى الرغم مما عانته البحرين من الحرق والتخريب والتسيب الأمني وإزهاق الأرواح وتخريب الممتلكات العامة؛ إلا أن الدولة قيدت الأجهزة الأمنية لأكثر من عام بسبب تعرضها للضغوط الدولية السابق ذكرها وأكد ذلك وزير الداخلية البحريني في تصريحه بتاريخ 25 ديسمبر 2013: "إن كان هناك شيء من التردد في تطبيق الإجراءات اللازمة بداية أحداث 2011 فذلك بسبب المبالغة في مراعاة النهج الديمقراطي"، مضيفاً: "إن أحداث 2011 لن تتكرر ولن نسمح لأحد بالتدخل في شؤوننا".

هناك عوامل كثيرة ساعدت مملكة البحرين على تخطي الأزمة، من أبرزها:

1- وقوف شعب البحرين معبراً عن إرادته الحرة في مسجد الفاتح رافضاً أن تمثله تلك الجماعة، حيث خرج ما يزيد عن 200 ألف بحريني بتاريخ 21 فبراير 2011.

2- الدعم الخليجي العسكري المتمثل في قوات درع الجزيرة والدبلوماسية الخليجية وعلى رأسها جهود وزيري خارجية المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

3- نجاح الحكم بمملكة البحرين في امتصاص موجة الضغط الدولية بإعلانه عن قبول تشكيل لجنة لتقصي الحقائق وتحمل تبعات نتائج هذا التقصي.

4- ارتدادات الربيع العربي التي ساهمت في كشف ملامح المشروع الأمريكي في تمكين الجماعات المتطرفة من مؤسسات الإدارة والحكم في العالم العربي، وضلوع هذه الجماعات المتطرفة في تحقيق هذا المشروع بالتحالف مع قوى أجنبية.

أولاً: كيف تعمل الشبكات المتطرفة العابرة للحدود؟

كانت هذه مقدمة لموضوع البحث الذي يركز على أهم وأخطر الأسلحة التي استخدمت في تحالف تلك الجماعات مع بعض الدول الغربية، وما نتج عنها من اندلاع حرب "الشبكات"، عبر تحالفات إعلامية وجمعيات حقوقية ومنظمات مجتمع مدني تعمل جميعها على تأليب الرأي العام الدولي ضد مملكة البحرين، فهي حالة تستحق أن تبحث في أكثر من دراسة لأنها تعد نموذجاً لما سمي بالجيل الرابع من الحروب، والتي من المرشح أن تستخدم لاستهداف وتقويض الأمن في جميع دول مجلس التعاون وبقية الدول العربية وهو ما تشهده جمهورية مصر العربية الآن، فإن كانت الجماعات الطائفية هي ورقتهم في البحرين فإن العمالة الوافدة أو الجماعات المتطرفة الأخرى هي أوراقهم في دول مجلس التعاون.

ستقدم هذه الورقة أسماء وأرقام ومواقع ومؤسسات لعبت دوراً رئيساً وهاماً في إدارة حرب ضورس ضد مملكة البحرين عبر استخدام ما يصطلح على تسميته: "القوى الناعمة"، والمتمثلة في قيام بعض الدول الغربية بتوظيف أدوات الضغط الإعلامي والدبلوماسي والحقوقي لدعم جماعات حديثة تظهر ضمن منظومة "اللاعبين الجدد" في المشهد السياسي الدولي وهي القوى العابرة للحدود.

ويمكن استعراض الآليات المستخدمة في إدارة إحدى حملات الضغط ضد مملكة البحرين كنموذج لعمل الشبكات وتمويلها واتساع نطاقها لتشمل مساحة كبيرة من العالم، ثم ننطلق بعد ذلك لشرح كيفية تأسيس وتشكيل هذه الشبكات:

مع بداية عام 2012 وبعد مرور عام على الأزمة؛ كانت الأمور تبدو أنها قد هدأت وأن هناك تقدماً يحرز على صعيد حوار التوافق الوطني الذي دعا له جلالة الملك حمد، وكذلك على صعيد تحقيق العديد من توصيات لجنة تقصي الحقائق، وبدأت تظهر ملامح العودة التدريجية للعلاقات البحرينية الدولية إلى سابق عهدها، إلا أن مملكة البحرين فوجئت بنشر كم من التصريحات المضادة والمقالات في صحف بريطانية وأمريكية تهاجم البحرين وتضعها موضع الدول المارقة.

والملحوظ هو أن هذه الحملة ضد البحرين قد جاءت بالتزامن مع تجاوز عدد القتلى في الأزمة السورية دولة كسوريا المائة ألف، إنما لم تأخذ سوريا ذات المساحة في التغطية الإعلامية التي أخذتها البحرين، حيث تم رصد نحو ساعتين ونصف من البث في أحد الأيام مخصصة

للبحرين بين تقرير وبرنامج وفقرة في نشرات الأخبار الرسمية، مع الأخذ في الاعتبار أن كل نشاط وحراك لهذه الشبكة يهدف إلى استخراج تصريح أو بيان مضاد للبحرين.

وقد تم تنفيذ حملة تمتد لمدة أربعة أسابيع في شهر مايو 2013، بتمويل منظمات أمريكية وشركة علاقات عامة قامت بها مجموعة من المنظمات البحرينية بعضها مرخص في البحرين وبعضها رخص ويعمل في بيروت أو في لندن، واتسعت لتشمل: المنامة وبيروت والنجف وقم ولندن وواشنطن وباريس.

ويمكن تفصيل سير الحملة على النحو التالي:

- قامت مجموعات صغيرة بحرينية باستغلال المناخ الديمقراطي في مملكة البحرين وأسست لها مجموعة من المؤسسات المدنية التي ارتفع عددها وزادت نسبتها في مملكة البحرين بمعدل ٦٠٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة، ومعظم هذه المنظمات أقرب ما تكون في حجمها وعضويتها إلى "الدكاكين" لأننا نتحدث عن عدة أفراد في كل مجموعة وبعضهم تتكرر أسماؤهم في أكثر من منظمة.

- في أوائل شهر مايو 2013 دشنت مجموعة أطلقت على نفسها اسم: "رابطة الصحافة البحرينية" -لا يزيد عددها عن عشرة أشخاص- في العاصمة البريطانية حملة ضد البحرين؛ بدأتها بإصدار تقرير بعنوان: "البحرين: الصمت جريمة حرب".

- وفي السابع من الشهر نفسه عقدت مجموعة ثانية أطلقت على نفسها اسم: "منتدى البحرين لحقوق الإنسان" في بيروت مؤتمراً صحافياً أعلنت فيه عن شن حملة دولية تحت عنوان: "البحرين عاصمة التعذيب"،

- أما في المنامة فقد أعلنت جمعية الوفاق عن حملة تحمل العنوان نفسه، وتمتد من 8 مايو إلى 16 مايو، وذلك بالتزامن مع المؤتمر الصحافي الذي عقد في بيروت.

- وفي الفترة من 6-13 مايو نظم "المرصد البحريني لحقوق الإنسان" –الذي تديره مجموعة أخرى بعضها شريك في المجموعات السابقة- زيارة لواشنطن بوفد يضم: فريدة غلام ممثلة لجمعية "وعد"، ورئيس جمعية الشفافية عبد النبي العكري، والنائب السابق في "جمعية الوفاق" مطر مطر، والتقى الوفد مسؤولين بالخارجية الأمريكية، ومساعدين لأعضاء مجلسي النواب

والشيوخ من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وبعض المنظمات المجتمعية والمؤسسات العلمية وعلى رأسها جامعة جورج واشنطن.

- وفي الأسبوع الثالث من شهر مايو شكل "المرصد" وفداً آخر إلى العاصمة الفرنسية باريس برئاسة رجل الدين ميثم السلمان، الذي قابل: وكيل وزارة الخارجية الفرنسية لشؤون الشرق الأوسط، ومجموعة من أعضاء الحزب الاشتراكي الحاكم في المجلس الوطني، وقيادات من الحزب الشيوعي، والحزب الأخضر.

- وتزامن ذلك مع أنشطة جماهيرية وفعاليات إعلامية وتصريحات نارية أطلقها ملالي في العراق وإيران عبر قنوات التحريض الطائفي ومواقع التواصل الاجتماعي طوال شهر مايو من ذلك العام.

أما بالنسبة للتمويل والترويج والدعم الذي حظيت به هذه الحملة؛ فقد كان مصدرها بعض الجهات الرسمية الأمريكية والبريطانية والمنظمات الدولية التي تغلغل في عضويتها عناصر من الجماعات المتطرفة وأثروا في حرف دورها الحقوقي والمدني لتحقيق مقاصد سياسية، حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

- قيام "منظمة "مراسلون بلا حدود" بتوفير المظلة الجامعة لأنشطة أعضاء رابطة الصحافة البحرينية المعارضة في لندن كعادل مرزوق ولميس ضيف وندى الوادي.

- تكفل منظمة (National Endowment for Democracy) الأمريكية بدفع مصاريف الحملة، حيث قدمت لرابطة الصحفيين المعارضين مبلغ 77 ألف دولار من أجل إصدار تقرير: "البحرين: الصمت جريمة حرب"، وذلك نقلاً عن الموقع الرسمي للمنظمة.

- في الفترة ذاتها حظي الناشطون المعارضون بتمويل سخي من منظمة (National Democratic Institute) التي كشفت عن تقديم مبلغ 30 ألف دولار قدمتها المنظمة لتدريب: "مدافعين عن حقوق الإنسان" في البحرين دون ذكر أسمائهم أو طبيعة البرامج التي تم تنفيذها، في حين ذهب النصيب الأكبر من تمويل هذه المنظمة إلى "جمعية الشفافية" التي تلقى رئيسها قبل فترة وجيزة 50 ألف دولار، جدير بالذكر أن منظمة (NDI) كشفت أنها قدمت لما أسمته: "برامج التحول في البحرين" في سنة واحدة فقط (أي في عام 2012) مبلغ 320 ألف دولار نظير أنشطة لم تعلن عن تفاصيلها.

- أما الجزء الأكبر من التمويل فقد ذهب إلى جمعية الوفاق وأعضاء المجلس العلمائي وعلى رأسهم ميثم السلمان الذي حظي باهتمام رسمي في جولته بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حيث احتضنه القائمون على مركز "ديربورن" الإسلامي بولاية ميتشيغان، ونظموا له فعاليات حضرها ممثل ولاية ميتشيغان في الكونغرس الأمريكي، وذلك بالتعاون مع نادي: "بنت جبيل" الثقافي الذي يجمع في عضويته شخصيات لبنانية تعمل لصالح "حزب الله"، وبمشاركة الأمريكي البحريني الأصل الشيعي المذهب حسين عبد الله رئيس منظمة: "أمريكيون من أجل الديمقراطية في البحرين"، والذي يحظى بتمويل المنظمة نفسها ويلعب الدور الأساسي في حشد التمثيل الرسمي وتسهيل لقاءات المعارضة مع أعضاء الكونغرس والجمعيات الحقوقية في أمريكا.

- ومن جانبها تولت منظمة USAID مهمة الترويج والدعم اللوجستي، حيث رتب لهذه اللقاءات شركة (Fenton Communications) للعلاقات العامة، وهذه الشركة هي التي تمثل مصالح منظمة USAID، وفي الوقت ذاته تتولى الترويج " لمركز البحرين لحقوق الإنسان"، وذلك عبر نفوذها الواسع في الصحف والإذاعات والفضائيات الأمريكية، مما يفسر الانتشار الواسع للدعاية التي كان يبثها أفراد بحرينيون تم صناعة بطولاتهم في الإعلام الأمريكي والبريطاني في حين أن دعوة أي منهم لأي تجمع لم تكن تسفر عن عشرة أفراد من أمثال نبيل رجب وآل الخواجة في الأروقة الأمريكية، ومن المثير للاهتمام أن شركة (Fenton) التي تمثل منظمة USAID ومركز الخواجة، تمثل في الوقت ذاته "مجلس العلاقات الأمريكية-الإيرانية" (National Iranian American Council) الذي ينشط من خلاله اللوبي الإيراني في أمريكا.

ويمكن القول أن هذه الحملة تمثل نموذجاً لعملية التشبيك التي تحاول هذه الروقة سبر أغوارها، والتي يتم تنفيذها من خلال تأسيس مجموعات صغيرة وتنسيب أعضائها إلى أكثر من منظمة مدنية لا تتطلب سوى الحد الأدنى من العضويات، ثم تعمل هذه المنظمات على التشبيك الدولي بطلب العضوية مع أكثر من منظمة عابرة للحدود تدعم حراكها داخل وخارج البحرين، حيث تكتفي تلك المنظمات بالتقارير التي ترسلها هذه المجموعات لتكوين الرأي وإصدار البيانات.

وعلى الرغم من صغر حجمها؛ إلا أن نسيج هذه الشبكات وسعة امتدادها تفوق في إمكاناتها حجم الطاقم الدبلوماسي والإعلامي الرسمي لمملكة كالبحرين، خاصة وأنها تنتمي إلى حركات سياسية ظهر نشاطها في نهاية ستينيات القرن المنصرم، وقامت على أسس متطرفة تهدف إلى

الإطاحة بأنظمة الحكم من منطلقات دينية، وتوظف الجانب الحقوقي لتحقيق أغراض سياسية وذلك في استغلال بشع لأبسط مبادئ حقوق الإنسان.

علماً بأن المجموعات الراديكالية التي تعمل من خلال تأسيس منظمات مدنية تحشد الأتباع وتسيطر عليهم من خلال الاعتماد على مراجع دينية أبرزها ممثل المرشد الأعلى الإيراني في البحرين "عيسى قاسم".

ثانياً: "منظمات المجتمع المدني": جذورها الدينية وشبكاتها الدولية

تنتمي غالبية العناصر الفاعلة في الإطار المرجعي والعمل السياسي والحقوقي في البحرين إلى الجماعات الراديكالية التي أسست فروعاً لها في البحرين خلال الفترة الممتدة ما بين 1967-1979، ومن أبرزهم مجموعة من: أعضاء "المجلس العلمائي"، وقيادات جمعية الوفاق، فضلاً عن زعماء التنظيمات المحظورة التي لا تعدو أن تكون فروعاً لجماعات متطرفة في الخارج، ومنسوبو المنظمات الحقوقية والإعلامية، ويمكن تلخيص أهم الجماعات الراديكالية وارتباطاتها الخارجية في تيارين رئيسين:

أ- التيار الحوزوي النجفي وامتداده الإيراني في قم

من أبرز شخصيات هذا التيار: عيسى قاسم الذي أمضى تسع سنوات يدرس التعليم الديني في قم، ويتمتع بعضوية المجمع العالمي لأهل البيت الذي يرأسه المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، وهو مؤسس المجلس العلمائي الذي يعمل خارج مظلة الشرعية في البحرين، والناطق الرسمي للمجلس العلمائي مجيد المشعل الذي أمضى نحو عشرين سنة يدرس في حوزات إيران، وكذلك الأمين العام لجمعية الوفاق علي سلمان الذي درس في الحوزة الدينية بقم خمس سنوات (1987-1992)، بالإضافة إلى العديد من أعضاء جمعية الوفاق الذين درسوا في الحوزة الدينية بقم.

ومن أهم الحركات التي تقع تحت مظلة هذا التيار:

1- جمعية التوعية الإسلامية (1967) والتي تم حلها عام 1981، ثم أعيد تأسيسها عام 2001.

2- جمعية أحرار البحرين (1982) والتي أسسها سعيد الشهابي في لندن، وانتسب لها العديد من قيادات الوفاق.

3- تنظيم "حزب الله" البحرين (1996) الذي ينشط كوادره في إيران ولبنان والعراق.

4- حركة وفاء (2009) المتطرفة المنشقة عن جمعية الوفاق، والتي يتزعمها قدامى أعضاء حزب الدعوة من تيار الوفاء مثل عبد الوهاب حسين وعبد الجليل المقداد.

كما يتبع لهذا التيار تنظيمات شبابية تنشط في المواقع الإلكترونية والمآتم والنقابات العمالية والصناديق الخيرية، حيث يوجد في البحرين نحو 120 صندوقاً وجمعية خيرية، كما تدير هذه المجموعة اتحاداً للصناديق الخيرية الخاصة بهم، ويزيد عدد المآتم التي تهيمن عليها عن ألف مأتم، ويهيمن على إدارتها تيار حزب الدعوة، وخاصة في مناطق تمركزهم مثل الدراز وبني جمرة وسترة وجد حفص.

ب- التيار "الرسالي" الشيرازي وامتداده في كربلاء

لدى قدومه إلى البحرين عام 1971؛ قام هادي المدرسي بالإشراف على تأسيس مجموعة من الحركات الراديكالية التابعة لهذا التيار، ومن أبرزها: جمعية الإرشاد الإسلامي (1971) والجناح العسكري لهذه الجمعية متمثلاً في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين (1979)، وحركة الوحدة الإسلامية (1980)، وحركة الشهداء الإسلامية (1980) التي أسسها الشيخ جمال الدين العصفور، أما الجماعات المعاصرة التابعة لهذا التيار فهي:

1- جمعية العمل الإسلامي (2001) التي ترأسها محمد علي المحفوظ.

2- جمعية الرسالة الإسلامية (2002) التي أسسها جعفر العلي.

3- جمعية أهل البيت (2003) التي أسسها عبد العظيم المهتدي البحراني.

4- حركة خلاص (2007) التي أسسها عبد الرؤوف الشايب في لندن.

جدير بالذكر أن لهذه المجموعات امتداد تنظيمي في مجموعة من المنظمات الحقوقية، أبرزها: مركز البحرين لحقوق الإنسان (2001)، وجمعية البحرين لحقوق الإنسان (2001)، وحركة

الحريات والديمقراطية "حق" (2005)، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان (2005)، والجمعية الأمريكية لحقوق الإنسان في البحرين (2010)، إضافة إلى الائتلاف العالمي للدفاع عن الشعب البحريني (2011).

نشاط "التيار الرسالي" نموذجا

في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979؛ اندمج أتباع المرجع الديني محمد الشيرازي في برامج تصدير الثورة، وانتقل كادرهم التنظيمي إلى طهران حيث سخروا طاقتهم في دعم الثورة الإيرانية لقناعتهم بعالميتها، إلا أن انكفاء زعماء إيران نحو ترتيب الأوضاع في الداخل، وبروز إشكالية تعريف نظام "ولاية الفقيه" أديا إلى وقوع خلاف بين التيار الشيرازي وتيار ولاية الفقيه، ففرضت الحكومة الإيرانية الإقامة الجبرية على محمد الشيرازي في قم، واعتقلت ابنيه، وضيقت على أعضاء "جبهة تحرير البحرين"، ومنعتهم من ممارسة أنشطتهم وصادرت بيوتهم وسياراتهم وممتلكاتهم، وسجن بعضهم لمخالفتهم القوانين، مما اضطر أغلبهم للخروج من إيران.

وكان حسن الشيرازي (شقيق محمد الشيرازي) قد أقام علاقات قوية مع نظام دمشق وأسس مركزاً له في السيدة زينب، حيث كان يشرف على تدريب كوادر الحركة الرسالية في معسكرات منظمة التحرير بلبنان، وفي هذه الأثناء انتقل عدد من كوادر الجبهة من البحرينيين إلى دمشق، منهم: جعفر العلوي، وعلي المحفوظ، وعبد الهادي الخواجة الذي أقام في دمشق خلال الفترة: 1983-1989، وأسس بها "لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين" عام 1983.

ونظراً للتضييق الذي عانت منه في إيران؛ قررت قيادة الحركة الرسالية في نهاية الثمانينات الانتشار في مختلف الدول الغربية ونشر مفهوم: "مظلومية" شيعة الخليج العربي من خلال التواصل مع المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام، واهتم الشيرازيون بتأسيس شبكات تعمل في هذا المجال، وشهدت تلك الفترة تأسيس قواعد ارتكاز لأنشطتهم في الدنمارك والسويد وبلجيكا وبريطانيا وإسبانيا، وأمريكا حيث أسس حسن القزويني مركزاً لهم في ولاية ميتشيغن.

وفي عام 1989 غادر الخواجة إلى الدنمارك حيث حصل على الجواز الدنماركي عام 1992 وبادر في العام نفسه إلى تأسيس "المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان" في كوبنهاغن، وشغل منصب الأمين العام للمنظمة حتى عام 2001.

عاد عبد الهادي إلى البحرين بعد صدور حكم العفو بحقه في 29 يونيو 2001، وشرع منذ الأيام الأولى لوصوله إلى البحرين في تجميع كوادر الحركة الرسالية ممن شملهم العفو لإعادة تنظيم صفوفهم والعمل على تأسيس نظام حكم جمهوري.

وكانت باكورة عملهم في تأسيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان" الذي أشهر في يونيو 2002، وكان من أبرز المساهمين في تأسيسه: رئيس جمعية "الرسالة" الشيرازية جعفر العلوي الذي تولى مهمة تأسيس "اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب في البحرين"، والرئيس الحالي لجمعية "خلاص" عبد الرؤوف الشايب الذي تولى رئاسة اللجنة التابعة للمركز مدة ثلاث سنوات، إضافةً إلى مجموعة من كوادر الحركة الرسالية الشيرازية التي بدأت في تبني خطاب سياسي متشدد ضد نظام الحكم في البحرين تحت غطاء العمل الحقوقي.

استفاد الخواجة من "مركز البحرين لحقوق الإنسان" لترسيخ نشاطه "الحقوقي" حيث شارك في بعثة منظمة العفو الدولية لتقصي الحقائق في العراق عام 2003، ثم أوكلت المنظمة إليه مهمة تنسيق مشروع تطوير برنامجها في الشرق الأوسط، وفي عام 2004 حصل الخواجة على عضوية المجلس الاستشاري لمركز دمشق لحقوق الإنسان، وانتخب في الدوحة كأحد ممثلي مؤسسات المجتمع المدني العربية إلى منتدى المستقبل في البحرين عام 2005، واختير منذ عام 2007 عضواً في هيئة المستشارين بمركز معلومات الاقتصاد وحقوق الإنسان، ونال عضوية مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عام 2009.

في هذه الأثناء اهتم مركز البحرين لحقوق الإنسان بتدريب مئات الناشطين من كوادر الحركة الرسالية، وربطهم بشبكات الحركة في مختلف الدول الغربية، وتنسيبهم في مختلف المنظمات الحقوقية في الغرب، حيث استغل الخواجة عضويته في مختلف المؤسسات الحقوقية بالغرب لتنسيب خلايا الحركة الرسالية في هذه المنظمات، وركز على التدريب والتأهيل، مستفيداً من الفرص التي توفرت له وبالأخص منها تكليفه من قبل برنامج "أكويتاس" الكندي لتعليم حقوق

الإنسان بتأسيس شبكة إقليمية لمعلمي حقوق الإنسان عام 2004، وكذلك من خلال عمله في تدريب كوادر حقوقية في البحرين والخليج العربي عامي: 2006 و2007 لصالح منظمة "فرونت لاين".

وفي عام 2009 قدم الخواجة استقالته كرئيس لمركز حقوق الإنسان بعد أن اختارته منظمة "فرونت لاين" الدولية لحقوق الإنسان ليكون منسقاً لها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتم تعيين نبيل رجب في 11 سبتمبر 2009 ليحل محل الخواجة رئيساً لمركز البحرين لحقوق الإنسان، وفي هذه الأثناء نجح مركز الخواجة في تأسيس عدد من الكوادر الشبابية حيث نشطت ابنته مريم وزوجها محمد المسقطي وزميلهم حسين عبد الله في تجنيد أعداد من المعارضين من كوادر "حق"، وقد تحدث حسن مشيمع بامتنان عن علاقة التعاون التي قامت بينه وبين عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب.

وإلى جانب نشاطه الحقوقي؛ كان الخواجة ينفذ أجندة "رسالية" ذات طابع انقلابي وكان يدمج ما بين نشاطه الحقوقي وبرنامجه السياسي بطريقة ألحقت الضرر بالجهات التي كانت تتعامل معه في البحرين، حيث اعتقل الخواجة عام 2004 على خلفية توظيف العمل الحقوقي لتحقيق أغراض سياسية، وأغلق مركز البحرين لحقوق الإنسان في سبتمبر 2004، لكن الجمعية العمومية للمركز اتخذت قراراً بتجاوز القانون واستئناف نشاط المركز رغم قرار إغلاقه.

وعلى إثر انتخابه رئيساً لمجلس إدارة المركز في شهر فبراير 2005؛ شن الخواجة حملة ضد المشاركة في الانتخابات النيابية وانحاز إلى حركة "حق" المتطرفة إثر انفصال زعيمها حسن مشيمع عن جمعية الوفاق، وظهر الخواجة كأحد أبرز المتحدثين في مناسبة الإعلان عن حركة "حق" في شهر نوفمبر 2005، ومنذ ذلك الحين أصبح المركز يعمل على تدريب كوادر حركة حق وتنسيق مهام زعمائها في الخارج، وربطهم بالمنظمات الدولية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد أدى نشاط الخواجة السياسي إلى اعتقاله مرة أخرى مع حسن مشيمع عام 2007، ثم استفاد للمرة الثالثة من العفو الملكي الذي صدر بحقه آنذاك.

جدير بالذكر أن نشاط الخواجة لا يقتصر على البحرين، بل يشكل مركزه مقراً إقليمياً للتيار الشيرازي في العراق والكويت والسعودية، حيث يقوم بتجنيد كوادر الحركة على الصعيد

الإقليمي وتنظيم الدورات التدريبية لكوادرها بتمويل من بعض المؤسسات الغربية التي تتعاون معه.

وعندما وقعت الأحداث بالبحرين سارعت المرجعيات الدينية في العراق وإيران، والجماعات الأم بإعلان تأييدها للفروع العاملة لها في البحرين، وتضمنت إطلاق التصريحات العدائية ضد الحكم في البحرين، وتقديم الدعم المادي وتنظيم الفعاليات والمظاهرات المؤيدة لحركات المعارضة المتطرفة بالبحرين، وساهم في ذلك قيادات دينية ومرجعيات في كل من إيران والعراق ولبنان.

وفي الفترة نفسها شنت القنوات الإيرانية حملة ذات صبغة طائفية من خلال ما يربو على سبعين قناة فضائية، إضافة إلى عدد من الإذاعات والصحف والمؤسسات الإعلامية التابعة لها، جدير بالذكر أن هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية تمتلك نحو 35 قناة إذاعية وتلفزيونية حكومية، يضاف إلى ذلك نشاط وكالة أنباء أهل البيت التي تتخذ من إيران مقراً لها، ولديها أفرع ومراسلون في العراق ولبنان، وشبكة من المراسلين السريين في دول مجلس التعاون، وتتبع هذه الوكالة للمجمع العالمي لأهل البيت الذي يترأسه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي ويتمتع الشيخ عيسى قاسم بعضويته.

شبكة "الشهابي" نموذج آخر

يمكن تتبع نشاط العديد من الشبكات التي انبثقت عن جماعات دينية راديكالية وأخذت تمارس الدور الحقوقي بهدف تحقيق مآرب سياسية تخدم المرجعية الدينية لهذه الجماعات، ومن ضمنها المجموعة التي تديرها آلاء الشهابي ابنة سعيد الشهابي، الذي تم إسقاط الجنسية البحرينية عنه وهو مطلوب للعدالة في البحرين ويحمل الجنسية البريطانية، ويعمل من خلال مكتب ومقر تملكه السفارة الإيرانية في لندن.

هذه الشبكة لا تزيد عن منظمة افتراضية وموقع الكتروني يدعى: "بحرين ووتش"، ويعني "بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين" أما مجموعتها فتتكون من:

- طالب بريطاني يشرف على رسالته للدكتوراه الباحث البريطاني كريستوفر ديفيدسون في جامعة درهام والذي نشرت وسائل الإعلام البريطانية (كالجارديان والبي بي سي الصحافة البريطانية) تحقيقاً مطولاً حول صلاته بالسفارة الإيرانية واعترافه بتلقي أموال من الحرس الثوري الإيراني وكذلك من السفارتين: الأمريكية والإيرانية بلندن لإدارة أنشطة في بريطانيا،

- طالب أمريكي يحضر لدراسته العليا في جامعة بيرمنجهام البريطانية حول: "أدوات التأثير السياسي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي".

- ناشطين في أمريكا يعملان ضمن إطار اللوبي الإيراني في واشنطن ويديران موقعاً يدعو لتعزيز العلاقات الأمريكية مع إيران.

- باكستاني ينتمي إلى نفس تيار الشهابي ويعمل في مجال الترويج لأنشطتهم في شبه القارة الهندية.

- بعض الناشطين المغرر بهم في البحرين.

والمثير للسخرية هو أن الموقع يعلن أن هذه المجموعة تحصل على تمويلها من خلال تبرعات أعضائها!

ثالثاً: لندن "محط رحال" الشبكات الراديكالية العاملة ضد البحرين

بعيداً عن السرد التاريخي للعلاقة الدينية والتنظيمية لبعض أجنحة المعارضة البحرينية مع إيران؛ تثور أسئلة كثيرة من بعض مؤسسات الفكر الغربية عن مدى مصداقية الاتهامات التي تكيلها السلطة البحرينية للمعارضة في الارتباط بإيران وصلتهم التنظيمية بها.

والغريب في هذه التساؤلات هو أن السلطات البريطانية تملك مادة أوفر وأكثر تفصيلاً من السلطات البحرينية عن الارتباط التنظيمي للمعارضة البحرانية الموجودة لديها مع إيران لكنها تطلب الأدلة من النظام البحريني حول صدقية هذه الادعاءات.

فقد تبوأ المعارض البحريني سعيد الشهابي منصباً مهماً في التنظيم الدولي لحزب الدعوة منذ مطلع الثمانينات، ولدى اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، أسس حزب الدعوة معسكراً في الأهواز لصالح إيران وشارك كوادره في معارك ضد النظام العراقي، وقد ذكر الشهابي في

مذكراته أسماء مجموعة من البحارنة الذين انضموا إلى ذلك المعسكر وقتلوا وهم يحاربون إلى صف إيران.

وذكر الشهابي في مذكراته أنه كان ينظم مظاهرات في لندن لصالح نظام الثورة الإسلامية في إيران، وكوفئ الشهابي على ولائه للخميني بتعيينه محرراً لمجلة العالم الإيرانية عام 1983، حيث استمر في رئاسة تحريرها حتى توقفها عن الصدور عام 1999، وكان في الوقت ذاته يترأس تنظيم "حركة أحرار البحرين الإسلامية"، التي انضم إلى عضويتها آنذاك كل من: عبد النبي علي، ومجيد العلوي، وسالم النويدري، وجميل الجمري، ومنصور الجمري.

وبعد مرور نحو 22 سنة على عمله الدؤوب في خدمة نظام الثورة انطلاقاً من لندن، اكتشف الإعلام البريطاني فجأة أن الشهابي يعمل على خدمة الحكم في إيران ويحظى بتمويل سخي من طهران لنشاطه المشبوه في العاصمة البريطانية، وفق ما نشره (TomHarper) في صحيفة (London Evening Standard) بتاريخ 30 أغسطس 2011، حيث تحدث عن علاقة الشهابي التنظيمية والمالية بإيران.

وإذا كانت هذه الحقائق قد غابت طوال هذه الفترة عن الإعلام البريطاني، فإنها لم تكن غائبة عن السلطات البريطانية التي كانت تعلم علم اليقين بنشاط الشهابي التنظيمي مع أقرانه من العراقيين في حزب الدعوة مثل: موفق الربيعي، وليث كبة، وعادل عبد المهدي، وإبراهيم الجعفري، لدعم نظام الثورة في إيران، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية أصبحت غالبية أعضاء هذه المجموعة جزءاً من خلية العمل التي شكلتها بعض الأجهزة الأمنية في الغرب عام 2001 للعمل على الإطاحة بنظام صدام حسين.

هناك الكثير من الفصول التي لم تكتب عن علاقة "مجموعة لندن" من المعارضين البحرينيين الذين كانوا يفدون إلى العاصمة البريطانية فور انتهائهم من الدراسة بالحوزة الدينية في قم، ومنهم على سبيل المثال: الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان الذي انتقل إلى لندن بعد إتمام دراسته الدينية في قم وانضم إلى مجموعة الشهابي خلال الفترة 1995-2001، وعضو الجمعية النائب السابق في البرلمان البحريني محمد المزعل الذي درس في الحوزة الدينية بقم حتى عام 1989، ثم انتقل إلى لندن لينضم إلى المجموعة نفسها حتى عام 2001.

ومنهم كذلك عضو "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" التي نشأت في إيران؛ عبد الرؤوف الشايب الذي يصف نفسه بأنه: "يتبع نهج ولاية الفقيه المتمثل في خط المرجعية الدينية

والسياسية لولي أمر المسلمين وقائد الثورة الإسلامية في إيران آية الله العظمى الإمام الخامنائي دام ظله الوارف"، والذي حصل على حق اللجوء السياسي عام 2006، وكذلك زميله في الجبهة كريم المحروس الذي كان ناطقاً باسمها في بيروت حتى عام 1990، ثم انتقل بعد ذلك للإقامة في لندن، إضافةً إلى أسماء كثيرة منها: حسن مشيمع، وابنه علي مشيمع وقاسم الهاشمي وغيرهم من الشخصيات الرسالية المتشددة التي تلقت التدريب والتمويل في إيران قبل أن يأتوا إلى لندن ويتحدث العديد منهم بصراحة عن ضرورة ضم البحرين إلى إيران في شهر أكتوبر 2012.

وبالإضافة إلى إيواء هذه المجموعات المتطرفة؛ فإن السلطات البريطانية قد ساهمت السلطات البريطانية في دعم نشاط هذه الشبكات رغم علمها بشكل لا يقبل الشك عن ارتباطات أعضائها مع نظام طهران، حيث منحتهم حق اللجوء السياسي، وفتحت لهم مجال التصريح في إعلامها الرسمي، في حين قدمت السلطة التشريعية البريطانية دعما لوجستياً قوياً من خلال فتح قاعات مبنى مجلس اللوردات -برعاية الأب الروحي لهذه الشبكات: اللورد إيفبري- لهذه الجماعات وأتاحت لهم حرية عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات الثنائية، وتم ترتيب اللقاءات بين أعضاء هذه الشبكات مع مسؤولين أمريكيين في البرلمان البريطاني.

وليس غريباً بعد ذلك أن تكون العاصمة البريطانية محط الرحال، ومطبخ الحملات التي تشنها الجماعات الراديكالية ضد البحرين.

رابعاً: الشبكات الدولية وفق التوزيع الجغرافي

مع إيماننا الشديد بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، وعلى رأسها: حق المجتمع في تشكيل مؤسساته المدنية والعمل من خلالها لضمان حقوقه والحفاظ على مصالحه؛ إلا أن ما حدث في البحرين (نتيجة الانفتاح دون وجود ضوابط لممارسة هذه الحريات)؛ هو سوء استغلال الحقوق والحريات التي ضمنها الدستور وذلك عبر الخروج من الإطار الوطني والعمل عبر شبكات خارجية لتقويض مؤسسات الدولة، ورفض الالتزام بالضوابط الوطنية المحلية وبالقوانين البحرينية وبمواد الدستور، حتى وصل الأمر إلى أن يقف عضو جمعية الوفاق النائب السابق -بل نائب أول لرئيس مجلس النواب- ليطلق تصريحاً شهيراً مفاده: "القانون تحت حذائي"، وذلك في ندوة عامة.

كما أن ارتهان المؤسسات المدنية -سياسية كانت أم حقوقية أم إعلامية- للقيادات الدينية كمرجعية أولى منحت الجماعات الدينية المتطرفة سلطة تعلو فوق السلطات والقوانين

الدستورية، مما أخل بحيادية تلك المنظمات وأسبغ عليها البعد الطائفي حين اختلط الديني بالمدني بالسياسي بالحقوقي.

أما الاستغلال الأبشع لتلك الحقوق الدستورية؛ فقد تمثل في تحالف المجموعات الراديكالية مع الدوائر الأمريكية من أجل تمكينها كمجموعة للهيمنة والسيطرة على القرار الوطني؛ وذلك منذ التقاء مصالح تلك المجموعات مع الإدارة الأمريكية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2011 على أساس ما اصطلح على تسميته: "دعم الديمقراطية"، والتي كان من أهم بنودها: تمكين الإقليات.

وقد أفضت هذه التطورات إلى قيام الإدارة الأمريكية بتبني برامج لتمكين جماعات دينية متشددة تعتنق العقيدة الأممية ولا تعترف بالحدود السيادية للدولة، بل تسعى إلى تنفيذ تقويض مؤسسات الدولة عبر التحالف مع قوى أجنبية ترى أن مستقبل المنطقة لابد وأن يرسم وفق خارطة للشرق جديدة تنفذ بريشة الفوضى الخلاقة وأدواتها الناعمة من منظمات وشركات وهيئات شنت على البحرين أكبر حملة تشويه ومارست عليها ضغطاً دولياً يفوق طاقتها.

وقد خلصت الدراسات الغربية التي قدمت إلى الإدارة الأمريكية في مجملها إلى أن الأنظمة التي تحكم الدول العربية في معظمها أنظمة طاعنة في السن وعاجزة عن مواجهة الجماعات الإرهابية، وبأن البديل الأنسب للحكم في هذه المنطقة والقادر على احتواء الجماعات الدينية "المتشددة" هم الجماعات الدينية "المعتدلة" التي تتمتع بجمهور ونفوذ يمكن الاستفادة منه وتوظيفه لتحقيق المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

وتمت ترجمة هذه التوصيات من خلال مفهوم "الفوضى الخلاقة" الذي روجت له كوندوليزا رايس، بالإضافة إلى: "مبادرة الشرق الأوسط لدعم الديمقراطية" التي ترأستها مادلين أولبرايت، ونفذت من خلال مجموعة برامج تهدف إلى تأهيل الشعوب لممارسة الديمقراطية، وخصصت لذلك الميزانيات الضخمة وضمت مؤسسات وأكاديميين وناشطين وإعلاميين غربيين يبحثون عن الشهرة والإثارة في الشرق.

كما تم تقديم برامج "تمكين الأقليات" كرافد يساعد مشاريع "دعم الديمقراطية" لتأهيل المجموعات الطائفية كبديل لتولي مؤسسات الإدارة والحكم في المنطقة العربية، وتم تنفيذ ذلك من خلال انتقاء الأفراد والجهات للاستفادة من برامج التأهيل والتدريب ومنحها بعد ذلك الدعم السياسي واللوجستي.

وبالنظر إلى أغلب المؤسسات التي استفادت من ذلك الدعم في البحرين؛ يمكن القول بأن الجزء الأكبر منها قد خصص بالفعل لدعم منسوبي التيارين الحوزويين: النجفي والكربلائي، وحلفائهم من زعماء فلول جمعيات اليسار التي أفلست بعد انهيار جبهات "تحرير" البحرين في ستينيات القرن المنصرم، وأدى ذلك إلى وقوع شرخ كبير في التيار اليساري الذي عارض العديد من أعضائه ارتماء زعمائهم في حضن الجماعات الدينية وقرروا الانفصال عنهم.

كما أن النظرة المتفحصة للمستفيدين من برامج دعم الديمقراطية وتمكين الأقليات؛ تؤكد فيما لا يدع مجالاً للشك أن قيادة الجماعات الدينية الراديكالية كانوا يمثلون القطاع الأكبر والشريحة الأوسع من هذه البرامج مما يؤكد أنها قد نفذت وفق الإستراتيجية التي كانت معدة لها قبل نحو عشر سنوات.

ويساعدنا ذلك على تفسير خطاب أوباما في مبنى الأمم المتحدة عام 2011 والذي قال فيه: "على النظام البحريني أن يجلس مع حزب الوفاق تحديداً .. والآن"، دون أدنى اعتبار لإرادة الشعب البحريني وممثليه.

النتائج والتوصيات

هذه باختصار ملامح المعركة القادمة التي ستشن ضد دول الخليج العربي، وتلك هي أدواتها، ومواقعها، والجهات الداعمة لها، مع الأخذ في الاعتبار بأن الجهات التي تستهدف دول المنطقة تعرف خصوصية كل دولة عربية أو خليجية وتحدد بناء على ذلك طبيعة ورقة الضغط التي ستستخدم ضدها؛ فهي إن استغلت ورقة الجماعات الدينية في البحرين؛ فإنها تعمل على توظيف ورقة العمالية في الدول التي تشكل العمالة فيها الجزء الأكبر من السكان، وتستخدم في الوقت ذاته الورقة الإثنية في بعض الدول.

إلا أن الإطار والعنوان سيبقى ذاته لا يتبدل ولا يتغير، ويتمثل في: إنشاء "دكاكين" مدنية صغيرة يتم الزج بها داخل مجتمعاتنا من خلال استغلال تستغل مساحة الحرية الدستورية، ثم تدفع لتشكيل تحالفات وتشبيكات دولية لتنفيذ الأجندات الخفية التي أنشئت من أجلها وبدعم سخي من دول غربية تعمل على إعادة ترسيم المنطقة وفق مصالحها، ولا تعترف بأية حدود لحراكها ولتحالفاتها.

إنها المعركة القادمة، والجيل الرابع من الحروب .. تلك هي حرب الشبكات.

التوصيات

لا يمكن لأي من الدول الخليجية أن تواجه هذه التحالفات منفردة، كما لا يمكنها أن تواجهها باتباع الطرق التقليدية، أي من خلال الخطاب الإعلامي الرسمي أو الحراك الدبلوماسي التقليدي؛ فلا الإعلام الحكومي ولا البعثات الدبلوماسية بملحقيها يستطيعون أن يتصدوا لهذه التحالفات أو أن يضاهوا كوادر وطاقات عناصر تلك الشبكات، وبناء على ذلك فيمكن اقتراح مجموعة من الإجراءات لمواجهة المخاطر الأمنية الكامنة خلف تلك الشبهات، وهي:

محلياً:

1- وضع الضوابط القانونية الضابطة لنشاط منظمات المجتمع المدني، وبالأخص منها ما يتعلق بالتواصل الخارجي، وما يضمن حماية هذه المنظمات من خطر استغلال منع الجهات الخارجية لها أو إخضاعها لأجندات شبكات عابرة للحدود، إضافة إلى تغليظ عقوبة نشر الاتهامات لأي جهة دون تقديم دليل للجهات المختصة وأو تجاوز الأحكام التي تنص عليها القوانين المحلية، ودون أن يؤثر ذلك على الحريات العامة وخاصة حق التعبير وحق العمل السياسي.

2- تقديم الدعم لمختلف الفعاليات والمناشط المجتمعية وتأهيل المواطنين لإنشاء مؤسسات مدنية تعمل ضمن الأطر القانونية الدستورية المحلية، وتحرص على وحدة وسيادة الدولة والقانون.

3- مراجعة التشريعات المتعلقة بتناول الشأن الديني، واستحداث مواد تمنع منعاً باتاً استغلال المنابر الدينية للتأجيج الطائفي أو بث الفرقة والكراهية بين أبناء المجتمع.

4- تشجيع البحث العلمي الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتعزيز القيم المجتمعية، وتقديم الدعم اللازم لدراسة تطور المجتمع المدني في دول الخليج العربية، وحل المشاكل المتعلقة به.

إقليمياً:

1- مواجهة هذه القوى بإستراتيجية خليجية موحدة لمواجهة هذه التحديات غير التقليدية، وتحديد مواقع المعركة القادمة، وآليات التعامل معها، وتبادل المعلومات، والتحرك دولياً بمواقف موحدة تجاهها.

2- تأسيس مراكز البحوث والدراسات الخليجية التي تعني بدراسة الظواهر المجتمعية، ومهددات الأمن الثقافي وسبل مواجهتها، ورصد المتغيرات التي تطرأ على المجتمعات العربية، ووضع التصورات لمواجهة التحديات الخليجية المشتركة.

دولياً:

1- وضع إستراتيجية شاملة لرصد نشاط هذه الشبكات، وتعقبها في الدول التي تنشط فيها، ومواجهتها بالمعلومات ومقارعة الحجة بالحجة، شريطة أن لا يقتصر تنفيذ ذلك على البعثات الدبلوماسية ووسائل الإعلام الرسمية التي لا يمكن أن تقف بمفردها في مواجهة التحالفات الخطيرة.

2- إنشاء معاهد للفكر ومراكز للأبحاث والدراسات في العواصم الغربية بهدف توعية المجتمعات الغربية بمخاطر الجماعات المتشددة على الأمن الوطني لهذه الدول، ومخاطبة الإعلام الغربي، والمشاركة في الفعاليات الغربية التي تسهم في صناعة القرار وصياغة الرأي العام،

3- إنشاء علاقات الشراكة والتعاون مع المراكز الغربية المحايدة، وإنشاء تحالفات مع المؤسسات الإعلامية الرصينة لتكون حلقة وصل بين المنظمات المدنية الخليجية ونظيرتها الأوروبية والأمريكية، وتقديم المعلومة العلمية الرصينة عن واقع المجتمعات الخليجية من خلالها.